DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

الموقف الدولي من مؤتمر بريتون وودز ونتائجه(1-22 تموز1944)

ظفار محمد البزوني*

المديرية العامة لتربية محافظة المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2021/9/9

تاريخ التعديل : ---

قبـول النشـر: 2021/10/21

متوفر على النت: 2021/11/20

الكلمات المفتاحية :

الموقف الدولي

مؤتمر بريتون

وودز

الملخص

يعد مؤتمر بريتون وودز حدثاً مهماً ومفصلياً للغاية في تاريخ العلاقات الدولية على المستوى النقدي والمالي، اذ اسفرت نتائجه عن انهيار النظام المالي القديم القائم على اساس تبادل جميع العملات الدولية مقابل الذهب وهو (المعيار الذهبي) ، بعدما كان الجنيه الاسترليني البريطاني يحتل الصدارة من بين العملات الدولية في هذا النظام، والاعلان عن تأسيس نظام نقدي دولي جديد يعتمد على استبدال الدولار الامريكي مقابل الذهب وسمي بنظام (الدولار الذهبي) ، ومن خلاله تعهدت واشنطن باستبدال الدولار بما يوازي قيمته ذهباً وفي اي دولة تشاء، وبذلك تحولت الولايات المتحدة الامريكية من دولة ناشئة اقتصادياً الى قوة مالية ونقدية مهيمنة في النظام النقدي الجديد بعد جعل الدولار عملة دولية . فكيف تعامل المجتمع الدولي مع احداث وتفاصيل المؤتمر؟

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمـة:

اشتهر مؤتمر بريتون وودز بوضع الاسس للنظام المالي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وقد اطلقت عليه واشنطن اسم (مؤتمر الامم المتحدة النقدي والمالي) لإقناع المجتمع الدولي بمقرراته ولإضفاء الشرعية على نتائجه، واسفر المؤتمر عن انشاء صندوق النقد الدولي ومهمته الحفاظ على ثبات اسعار صرف العملات على اساس قاعدة التبادل الذهبي بالدولار، ومنح القروض للدول التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن اجل احياء الاقتصاد الذي دمرته الحرب انشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لهذا الغرض، وكان للولايات المتحدة الامريكية الحصة الاكبر في كلتا المنظمتين الدوليتين مما جعلها اداة ملائمة لسياسة واشنطن لغرض الهيمنة على اقتصاديات دول العالم باسره من دون منافس وتحت غطاء الامم المتحدة . لذلك شرعنا في إعداد البحث للكشف عن الموقف الدولي لنتائج المؤتمر الذي ضم العديد من الدول الاقتصادية الكبرى كبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا، والدول النامية والناشئة اقتصادياً كدول امريكا اللاتينية ومجموعها 20 دولة، ودول البنلوكس وهي (بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ) . وكيف وافقت الدول على قبول تأسيس النظام النقدي والمالي وحسب المقترحات الامريكية . وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه الى ثلاثة محاور ومقدمة وخاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، اذ تطرق المحور الاول لبيان النظام النقدي والمالي السائد منذ تأسيسه في عام 1821 والقائم على اساس (المعيار الذهبي) ، وماهي الدول المهيمنة على هذا النظام ، لغاية انهيار هذا النظام بعد ان تخلت معظم الدول عنه قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 ، وتناول المحور الثاني الخطط المقترحة لصياغة وهيكلة النظام النقدي والمالي لما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي الخطط الامريكية والبريطانية ، اما المحور الثالث فكشف عن الموقف الدولي لمؤتمر بريتون وودز ونتائجه في تموز 1944. وقد شكلت الوثائق الاساس الذي اعتمد عليه البحث ، وفي مقدمتها وثائق العلاقات الخارجية الامريكية (Foreign Relations of the

*الناشر الرئيسي : E-mail : Thfarb905@gmail.com

United State) التي رمزنا اليها بالرمز(F.R.U.S) ، فضلاً عن وثائق مؤتمر الامم المتحدة للشؤون النقدية والمالية (Proceedings and Documents of the United Nations Monetary and Financial Conference) التي رمزنا لها بالرمز(U.N.M.F.C) ، كما اعتمد البحث على بعض المصادر العربية والاجنبية ومن اهمها كتاب وجهات النظر العالمية بشأن مؤتمر بريتون وودز والنظام العالمي لما بعد الحرب (Global Perspectives on the Bretton Woods Conference and the Post-War World Order) وقد الفه مجموعة من الباحثين الذين اعتمدوا على الارشيفات الوثائقية التي اطلقت مؤخراً للكشف عن دور بلدانهم ومشاركتها في المؤتمر .

اولاً : الاوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

ظلت قاعدة الذهب منذ اعتمادها من قبل بريطانيا كأول بلد يتبنى هذه القاعدة في عام 1821 ثم تبعتها الدول الاوربية في ذلك هي الاساس في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعتبر هذه القاعدة هي النظام النقدي والمالي الدولي الذي يتم التداول على اساسه ويستعمل الذهب فيها كمعيار لتحديد قيمة العملات الورقية الرئيسية في العالم ، ويقوم البلد الذي يتبنى هذا النظام بتحويل أي عملة لديه إلى ذهب بعدما يوافق على اعتماد أسعار ثابتة لبيع وشراء الذهب ، وتكمن فوائد نظام قاعدة الذهب في أنه يكبح التضخم اي يمنع اصدار اي عملة وطنية دون ان تستند الى كمية معينة من الذهب ، ثم أنه يثبت أسعار العملات بين الدول التي تتبعه كنظام لتقييم عملاتها [1] ، لذلك تم تحديد قيم اغلب العملات المستخدمة في التعامل الدولي وهي كالاتي[2]:

1- الجنيه الاسترليني: حددت قيمته بوزن 7,988 غرام من الذهب في عام 1816 واحتل الجنيه الاسترليني المرتبة الاولى بين عملات التجارة الدولية بنسبة 21% .

2- الفرنك الفرنسي: فحددت قيمته بوزن 322,58 مليغرام من الذهب كما احتل المرتبة الثانية بنسبة 8% من التجارة الدولية

3- الدولار الامريكي: حددت قيمته بوزن 1,5 غرام ذهب ، ولم يكن الدولار يلعب اي دور على المستوى الدولي لعدم وجود مصرف مركزي في واشنطن .

وقد شهد النظام الاقتصادي في ظل اعتماد قاعدة الذهب ثبات اسعار الصرف مما ادى الى استقرار النظام النقدي والمالي على المستوى الدولي[3] ، وعلى ضوء هذا النظام احتلت قارة اوربا مكانة اقتصادية متقدمة اذ هيمنت على جميع اقتصاديات دول العالم بفضل المخزون الاحتياطي من الذهب لديها ، حتى غدت بريطانيا مركز الاقتصاد العالمي واصبحت لندن المحور المالي والنقدي الذي ينظم ويمول الغالبية العظمى للتجارة الدولية ، ويرجع سبب ذلك الى سوقها النقدي وهو اشد الاسواق اتساعا ونمواً والى وسائل نقلها البحرية التي تمتلك اكبر نصيب منها ، كما مثل الجنيه الاسترليني مفتاح الحركة الدولية للتبادل التجاري واحتل مكان الصدارة بين العملات النقدية الدولية مخلفاً ورائه الفرنك الفرنسي والدولار الامريكي [4] .

ادى التطور الاقتصادي الهائل في اوربا وجود مسائل مالية مهمة لم تستطع معها المصارف الفردية مواجهتها ، فصدرت تشريعات بين عامي 1858 و 1871 ازالت العقبات التي تعترض تأسيس مصارف منظمة كشركات مساهمة ، فظهرت مصارف كبرى في اوربا ، ففي عام 1880 كان في بريطانيا 25 مصرفاً تعود ملكيتها للأفراد مقابل 120 مصرفا لشركات مساهمة ، فجرت عمليات اندماج وتشكلت مؤسسات مالية منها مصرف لندن سيتي عام 1896 ، كذلك شهدت فرنسا نشوء المؤسسات المصرفية الكبرى بعد عام 1870 ومن اهمها بنك باريس ، وفي المانيا تأسس 165 مصرفاً عام 1900 اهمها دوتش بنك دارمشتادر ، اما في روسيا فظهرت المصارف الكبرى فيها بعد عام 1860 وكانت مصارف ودائع واعمال في ان واحد وارتبطت برؤوس الاموال الخارجية كالبنك الدولي للتجارة في سان بطرسبورغ الذي تأسس عام 1869[5]، اما في الولايات المتحدة الامريكية فقررت تأسيس المصرف المركزي او النظام الفيدرالي الاحتياطي عام 1913[6] .

وبعد ان استندت اوربا الى شبكة مصرفية متقنة واسواق مالية قادرة مما هيأ لها امكانية القيام باستثمارات واسعة في جميع انحاء العالم وبالتالي تمكنت من تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي ، فأصبحت هذه المؤسسات المصرفية الاوربية المركز المالي الدولي التي تتزود منها الحكومات والافراد بما تحتاج اليه من الديون الطويلة الاجل ، وبذل رؤوس الاموال الضرورية للاستثمار كفتح منجم او مد سكة حديدية او انشاء مصنع في اي جهة

بالعالم ، وان نشاط الولايات المتحدة الامريكية كان مقتصراً على تمويل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية فقط ، لذلك كانت ثلاث دول اوربية تقتسم فيما بينها 83% من مجموع الاستثمارات الخارجية ، 45% لبريطانيا ، 25% لفرنسا ، 13% لألمانيا ، اما الولايات المتحدة الامريكية فتأتي في المؤخرة بنسبة 5% فقط [7] ، وبذلك اصبحت بريطانيا وفرنسا مراكز دولية لإقراض الاموال عكس برلين وواشنطن اللتان اقتصرت مهمتهما على الاقراض الداخلي[8] .

وجاءت الحرب العالمية الاولى عام 1914 تقويضاً وهدماً لهذه الاوضاع ، وكان اول ضحايا هذه الحرب هو نظام الذهب واستقرار اسعار الصرف ، فبمجرد قيام الحرب اضطرت الدول المتحاربة الى التخلي عن قاعدة الذهب مع الاسراف في اصدار النقود الورقية لمواجهة احتياجات الحرب[9] ، فقد قوض نظام الاقتصاد الاوربي الذي كان له دور الريادة والهيمنة على حياة العالم الاقتصادية قبل الحرب ، اذ عانت الدول الاوربية من انخفاض قيمة النقد فيها بسبب التضخم الناتج عن اصدار الاوراق المالية بكميات كبيرة من دون ان يكون لها غطاء ذهبي يعادلها، وتناقص احتياطاتها الذهبية نتيجة استخدامه في دفع مشترياتها الحربية من الخارج[10] ، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي لم تعلق العمل بنظام قاعدة الذهب بسبب تراكم المخزون الاحتياطي من الذهب لديها فبلغ (2065709) مليون دولار مقابل (644) مليون لفرنسا و(521) مليون لبريطانيا و(53803) مليون لألمانيا[11] .

استثمرت واشنطن هذه الازمة المالية التي حدثت خلال الحرب العالمية الاولى بسبب متطلبات الدول المتحاربة للنقد لتغطية نفقاتها ومشترياتها الحربية ، فعملت على استمرار التجارة بينها وبين الدول الاوربية وتبادل السلع ونتيجة الفارق في الاسعار بين اوربا والولايات المتحدة الامريكية لقلة التضخم فيها[12] ، فارتفعت قيمة الصادرات الامريكية من 2428 مليون دولار عام 1913 الى 6227 مليون دولار عام 1918 حتى بلغ فائض الصادرات على الواردات بـ 9 مليار دولار[13] ، كما تحولت واشنطن من دولة مدينة عام 1914 الى دولة دائنة اذ اقرضت خلال الحرب 10 بلايين دولار الى الدول الاوربية المتحاربة واستثمر الافراد والشركات الاميركية بمبالغ قدرت بـ 8 مليار دولار في الخارج ، كما استدانت بريطانيا من واشنطن قرابة 6 مليار دولار ، وارتفعت ديون فرنسا من 32 مليار دولار الى 173 مليار يعود معظمها الى واشنطن[14] .

وبسب انهيار اسعار العملات الاجنبية وعدم استقرار اسعار صرف النقد ، دفع بالدول الاوربية ان تؤمن الاستقرار النقدي والمالي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918 ، وعلى راسها بريطانيا التي خشيت على موقعها الاقتصادي من تقدم الاقتصاد الامريكي وان تفقد مكانتها كمركز مالي دولي[15] ، فعلى سبيل المثال ارتفع الدولار الامريكي من 11 الى 17 فرنك فرنسي ومن 8 الى 28 ليرة ايطالية ، ومن 8 الى 100 مارك الماني ، كما ان الجنيه الاسترليني البريطاني هبط بنسبة 27% من قيمته ، فادى ذلك الى فقدان اوربا كل قدرة او وسيلة شرائية ، فبذلت بريطانيا كل جهودها في عام 1919 من اجل ان تؤمن استقرار نقدها حتى تمكنت بمساعدة رجال المال من اعادة التعادل بين الجنيه الاسترليني والدولار الامريكي والامتناع عن كل تضخم في النقد[16] ، بينما عجزت الدول الاوربية الاخرى ان تعيد نقدها الى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب فلم تفلح معها اي محاولة لتثبيت الاسعار وحماية العملة فاستمر التضخم النقدي وانخفاض قيمة عملاتها ، كما حدث لألمانيا في اطار معاهدة فرساي عام 1919 التي فرضت عليها عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية قاسية فانزلقت الى هاوية التضخم فكانت اسعار العملات فيها متقلبة بشكل كبير وان البضائع والسلع فيها لا تقييم الا على اساس الدولار الامريكي او الفرنك الفرنسي[17] .

فكانت المهمة الاساسية بعد النتائج الاقتصادية السيئة للحرب العالمية الاولى هي انشاء نظام نقدي مستقر ، وذلك لوضع حد للاضطراب المالي المتمثل بالتضخم النقدي ، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف فقد دعي الى عقد مؤتمرين يبحثان في المشاكل المالية والنقدية ، الاول في بروكسل عام 1920 فأوصى خبراؤه ان تثبيت النقد يتطلب من الحكومات ان تعود الى التزام التوازن في ميزانياتها والى اعادة تقويم عملاتها على ضوء انخفاض قيمتها الذهبية[18] ، كما حدد المؤتمر الثاني في جنيف عام 1922 الخطوات العملية التي ينبغي اتباعها للعودة الى قاعدة الذهب ، واقترح حل لمشكلة التوزيع غير المتناسب لرصيد العالم من الذهب ، فثلثي رصيد الذهب كانت تملكه الولايات المتحدة الامريكية ، واكثر من ربعه

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

لدى بريطانيا وفرنسا ، ومقتضى هذا الاقتراح ، ان كل دولة لديها الكفاية من المخزون الذهبي تعود الى قاعدة الذهب ، واما الدول التي ليس لديها الكفاية من الذهب فعليها ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتمكين حاملي عملتها من تحويلها الى عملة دولة اخرى التزمت قاعدة الذهب ، فمثلاً اذا كانت بريطانيا قد عادت الى قاعدة الذهب وفرنسا لم تعد اليها ، فعلى بنك فرنسا ان يلتزم بتحويل الفرنكات الفرنسية الى جنيهات إسترلينية ، وبهذه الطريقة يستطيع حامل الفرنكات تحويلها الى كمية من الذهب عن طريق الجنيه الاسترليني[19] .

وقد حصلت القناعة لدى الدول الاوربية بضرورة العودة الى قاعدة الذهب وبالأخص بريطانيا من اجل وضع حد للتضخم الذي هدد اقتصاديات هذه الدول من الانهيار ، لذلك اتجهت سياسة بريطانيا الاقتصادية لإعادة تثبيت سعر الجنيه الاسترليني ، فلجات الى ممارسة انكماش نقدي برفع معدل الفائدة واجراء تعادل دقيق للموازنة[20] ، وقد اختار وزير الخزانة البريطانية ونستون تشرشل (Winston Churchill)[21] ، في عام 1925 العودة الى قاعدة الذهب ووفقاً للسعر السائد في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، ومن دون مراعاة لما اصاب الاقتصاد البريطاني من اختلالات بسبب الحرب ، وكان رأي جون مايناردكينز (John Maynard Keynes)[22]، ((ان هذا القرار سوف يدمر قدرة الاقتصاد البريطاني على المنافسة ، في وقت كانت فيه بريطانيا بحاجة الى تخفيض عملتها وليس الى رفعها مما يجعل الصادرات البريطانية في المتناول))[23] ، لذا اصبحت السلع البريطانية بعد هذا التقويم غالية الثمن ، فعزف المستوردون في الدول الاخرى عن استيرادها ، فكانت تلك الخطوة من قبل بريطانيا ليس من باب التخطيط الاقتصادي السليم ، وانما بدافع الكبرياء لإنقاذ مركزها المالي والاقتصادي ونتيجة لذلك اعيق النمو الاقتصادي البريطاني ، وهبطت الصادرات ، وواجهت لندن اضطرابات ومشاكل اقتصادية داخلية عام 1926[24] .

اما فرنسا فعمدت الحكومة الفرنسية لاتخاذ جملة من الاجراءات لإعادة قيمة الفرنك الفرنسي ، منها اقتناء العملات الاجنبية مما زاد الثقة بالفرنك الفرنسي وجعل المصارف الاخرى تقدم على شرائه ، فزاد في احتياطي المصرف الفرنسي من العملات الصعبة ومكنه من تحويل العملات الاجنبية الى ذهب، وقد مهدت هذه التدابير الى عودة فرنسا الى قاعدة الذهب في عام 1928، واصبح تحويل النقود الورقية الى ذهبية امرا ممكنا مما ادى الى تراكم احتياطي كبير لدى مصرف فرنسا[25].

لكن الاقتصاد العالمي شهد اشد واخطر ازمة اقتصادية ومالية ، وكانت خطورتها بسبب نتائجها واثارها على المستوى الدولي وعلى المستوى الداخلي للدول ، وقد ضربت هذه الازمة اسواق نيويورك المالية اولاً في 24 تشرين الاول1929 ، وذلك لانخفاض اسعار الاسهم المالية في اسواق البورصة ، مما ادى الى اغلاق عدد كبير من البنوك الامريكية ابوابها بعد انهيار اسهمها وسحب الودائع ورؤوس الاموال منها الامر الذي جعل البنوك عاجزة عن توفير السيولة النقدية[26] ، وبفعل الترابط الاقتصادي والمالي بين واشنطن وقارة اوربا من خلال انتقال رؤوس الاموال الامريكية والقروض التي منحت ، انتقلت الازمة الى الدول الاوربية فأول هذه الدول هي النمسا فحدثت الازمة فيها بانهيار وافلاس اكبر مصرف وهو كرديت انشالت بسبب سحب رؤوس الاموال الاجنبية وبالأخص الاميركية منه في اذار 1931، وانتقلت الازمة الى المانيا لنفس السبب في 13 تموز 1931 مما تسببت بإفلاس بنك دارمشتادر فاضطرت الحكومة لإغلاق المصارف تفادياً لإفلاسها[27] .

كانت المصارف البريطانية وظفت اموالاً كثيرة في المانيا ، فكان عواقب الازمة الاقتصادية على لندن هي هجرة رؤوس الاموال والذهب ، وحاول مصرف انكلترا ايقاف خروج الذهب برفع سعر الفائدة فلم ينجح في ذلك ، فقررت الحكومة البريطانية في 24 اب 1931 التخلي نهائياً عن قاعدة الذهب وبالتالي انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني الى ادنى مستوياته[28] ، اما الولايات المتحدة الامريكية فكان خروجها عن قاعدة الذهب في 10 اذار 1933 ولم يكن خروجها تقتضيه الاعتبارات الدولية وانما املته ظروف الاقتصاد الداخلي ، كما الغت شرط تحويل العملة الورقية الى ذهب ، ومنعت تصدير الذهب ، ثم عمدت في كانون الثاني 1934 الى تخفيض قيمة الدولار بنسبة 60% من قيمته الذهبية الاولى[29] .

ادت هذه الفوضى النقدية والاقتصادية الى تجزئة النظام النقدي الدولي الى عدة كتل نقدية متنافسة ، اذ اعلنت بريطانيا في عام 1932 عن قيام منطقة نقدية خاصة بها اطلقت عليها كتلة

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

الاسترليني تضم عدد من الدول ، فانضمت اليها البلدان التي تدور في فلكها ، وبالمقابل تكونت كتلة اخرى سميت بكتلة الذهب من فرنسا وبلجيكا وهولندا وبولندا ، كما تكونت كتلة ثالثة باسم كتلة الدولار التي تزعمتها الولايات المتحدة الامريكية وانضمت اليها دول امريكا الوسطى[30] ، واخيراً فان المانيا واليابان وايطاليا استغلت الاضطرابات الاقتصادية للقيام بمحاولات لإيجاد امبراطوريات ذات سيادة اقتصادية مطلقة ، وبذلك دخل الاقتصاد الدولي في مرحلة من عهد الاقتصاد الحربي الذي اقترن بالتنافس على خفض وتقلب اسعار العملات بقصد كسب الاسواق التجارية ، بينما حاولت كل كتلة اقتصادية ان تحل مشاكل دفوعاتها على حساب الكتل الاخرى[31] ، فكان هذا التنافس الاقتصادي المحموم بين الدول الكبرى وانهيار النظام الاقتصادي النقدي الدولي القائم على معيار الذهب ، هو احد اسباب قيام الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في ايلول 1939[32] . وسنلاحظ في المبحث التالي تطلع وتحرك الدول الكبرى وهي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لصياغة نظام اقتصادي ونقدي دولي جديد تراعي فيه مصالحها الاقتصادية الخاصة وتكون فيه هي المتحكمة والمهيمنة على اقتصاديات الدول الاخرى .

ثانياً : الجهود الامريكية والبريطانية لتأسيس نظام نقدي دولي.

بدأت دول الحلفاء اثناء الحرب العالمية الثانية بوضع الخطط لإعادة تشكيل النظام النقدي والمالي الدولي ، ومعالجة الفوضى والارتباك الاقتصادي الذي نتج عن انهيار نظام النقد القائم على قاعدة الذهب ، فكانت الولايات المتحدة الامريكية ترمي من وراء ذلك ضمان عدم التنافس معها اقتصادياً وفرض هيمنتها الدولية ، والاطاحة بما تبقى لبريطانيا من مكانة اقتصادية ونفوذ دولي ، ففي 14 كانون الاول 1941 اكد ذلك وزير الخزانة الامريكية هنري مورغنثاو (Henry Morgenthau)[33]، (إن العالم بعد الحرب سيكون بعملة دولية واحدة وصندوق مركزي لإدارته)[34]، فقد طالب مستشاريه وموظفي وزارته بإعداد خطة من شانها ان توفر الاساس للترتيبات النقدية والمالية لما بعد الحرب ، والعمل على ايجاد عملة دولية موحدة[35] .

وبالفعل قامت وزارة الخزانة الامريكية برسم الخطة الكفيلة لتأسيس نظام نقدي دولي جديد ومستقر مركزه الاساس الدولار الامريكي، ومحور هذا النظام ان يكون الدولار هو الاساس في تحديد اسعار باقي عملات دول العالم، من خلال ربط الدولار بالذهب اي جعل الدولار قابلاً للتحويل الى ذهب، بعد ان يتم تثبيت سعره وهو 35 دولار للاونصة الواحدة[36] من الذهب، على ان تتعهد واشنطن بمبادلة الدولار الامريكي بالذهب من احتياطاتها الموجودة في البنك الاحتياطي الفيدرالي، وعرف هذا النظام باسم معيار الدولار الذهبي، وبموجب هذه الخطة فقد اعطت للدولار دوراً مميزاً وجعلته عملة دولية، وكان المسؤول عن اعداد واصدار المسودة الاولية لهذه الخطة المساعد الخاص لوزير الخزانة الامريكية ومدير البحوث النقدية هاري دكستر وايت(Harry Dexter White)[37]، وقام بإرسالها في 20 ايار 1942 الى وزارة الخارجية من اجل الشروع في مناقشات استكشافية تتعلق بالسياسة النقدية والمالية لما بعد الحرب مع ممثلي دول بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين لضمان الموافقة عليها، كما اقترحت هذه الخطة ضرورة تأسيس منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة وهي، الصندوق الدولي للاستقرار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن مهامهما توفير الادوات والوسائل اللازمة لتثبيت اسعار صرف العملات الاجنبية، ومراقبة عمل النظام النقدي الجديد واستقراره، واعادة الاعمار والانتعاش الاقتصادي من خلال توفير راس المال وتقديم القروض للدول الاعضاء، كما حددت هذه الخطة تفاصيل تكوين هذه المنظمات ونظامها وادارتها وصلاحياتها وعضويتها[38] .

خلافاً لخطة هاري وايت التي استندت الى رصيد واشنطن من الذهب البالغ اكثر من 22 مليار دولار وبنسبة 75% من احتياطات الذهب العالمي بحلول كانون الثاني 1942[39]، وبصفتها دولة تعاني من مشاكل اقتصادية وعاجزة عن تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، فضلاً عن تناقص رصيدها الذهبي بكميات كبيرة، اقترحت بريطانيا اقامة نظام نقدي دولي يتوافق مع مصالحها، من خلال خطة اعدها المستشار الاقتصادي للحكومة البريطانية جون مايناردكينز في 28 اب 1942، التي طالبت بإنشاء وكالة نقدية دولية اسماها (اتحاد المقاصة الدولية) مهمتها استحداث واصدار عملة دولية موحدة، اطلق عليها اسم البانكور(The Bancor) اي المصرفي، تطرح بكميات تناسب احتياجات الاقتصاد الدولي، وتمكين الدول المدينة من الحصول على ما تحتاج اليه من

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

سيولة اجنبية، كما اصر كينز على ضرورة التشديد بعدم قابلية تحويل العملة الجديدة الى ذهب في خطته المقترحة[40].

ارسلت خطة كينز الى وزارة الخارجية الامريكية لغرض دراستها والتوصل لنقطة اتفاق بين الخطتين وايهما قابلة للتطبيق والتنفيذ، وتمت مناقشتها من قبل الادارة الامريكية مع وفد الحكومة البريطانية في 10 ايلول 1942، فعلى الرغم من الاختلاف في تفاصيل الخطتين اقرت الادارة الامريكية بوجود نقطة اتفاق بينهما وهي ضرورة انشاء منظمة دولية للتعامل مع المسائل النقدية والمالية وهي الفكرة الرئيسية بين الخطتين ، كما قررت اشراك الدول الحليفة في التعاون للتخطيط النقدي والمالي لما بعد الحرب وبالأخص الاتحاد السوفيتي والصين ، لأنها رأت بأن مشروع الخطة الامريكية ستواجه الاعتراض والانتقاد ثم الرفض اذا لم يتم التوافق مع بقية الاطراف بشأنها[41].

تحركت لندن نحو دول اوربا الغربية لمناقشة مشروع المقترح البريطاني وتأمين موافقة هذه الدول على خطتها، ففي 26 شباط 1943 تم تناول قضية التعاون النقدي الدولي بعد الحرب على المستوى الوزاري في لندن، بالاشتراك مع وزراء الحكومات البلجيكية والهولندية وفرنسا الحرة ولوكسمبورغ، وضع كينز مشروع خطته (الاتحاد الدولي للمقاصة) امام الوزراء للنقاش وابداء الآراء حولها، وشدد على اتباع سياسة موحدة لحل المشاكل النقدية في اوربا الناجمة عن التضخم، وتحدث عن اهمية التعاون النقدي الاوربي الموحد[42].

وبحكم المصالح المشتركة بين بريطانيا وبلجيكا وهولندا ولأسباب سياسية واقتصادية ارادت هذه الدول الحفاظ على منطقة الجنيه الاسترليني متماسكة بعد الحرب كدرع واقٍ امام الهيمنة الجامحة للدولار الامريكي، فتحدث ممثل الحكومة الهولندية يوهان وليم بيين (Johan Willem Beyen)[43]، على ان الدول ذات العلاقات الاقتصادية والمالية الوثيقة يجب ان تشكل مناطق اقتصادية ونقدية متماسكة، واعرب عن اعتقاده بان الحل يكمن في اقامة اتفاقيات نقدية ثنائية او متعددة الاطراف يشمل اوربا الغربية، تهدف الى حرية حركة راس المال والتجارة المتبادلة وعقد القروض مما يسهم في اعادة بناء نظام نقدي دولي مستقر، وكان رأي وزير مالية بلجيكا كاميل غوت (Camille Gutt)[44]، هو التأكيد على اتخاذ التدابير النقدية اللازمة لاستعادة النشاط الاقتصادي الاوربي، واهمية التعاون الدولي في تحديد اسعار صرف العملات، لكنه كان متردداً من اتخاذ موقفاً محدداً اتجاه مشروع خطة كينز لأنها اقترحت نظاما دولياً، كما قدم هيرفي الفاند (Herve Alphand)[45]، اقتراحاً يقضي بإبرام اتفاقيات نقدية ثنائية بين الدول الاوربية من اجل تسهيل الوصول الى العملات الاجنبية اللازمة لإعادة الاعمار بعد الحرب، وانشاء صندوق دولي للتعويضات يشرف على تحويل العملة بين الدول الموقعة على انشاء هذا الصندوق[46].

يتضح مما سبق من تباين مواقف واراء ممثلي الدول الاوربية بانها منقسمة الى قسمين ، قسم منها ترفض القبول بفكرة التفوق الامريكي اقتصادياً وتريد ان تحقق التوازن معها من خلال تشكيل الوحدة الاقتصادية الاوربية لتحتل مكانة مميزة في النظام النقدي الدولي الجديد، والقسم الاخر من الدول الاوربية تريد مشروعاً يحقق لها مكاسب ومصالح اقتصادية وهذا الامر لن يحصل مع المشروع البريطاني، فلم تحظَ خطة كينز بالدعم والتأييد الكافي من اجل تنفيذها .

ولمواجهة المخطط البريطاني لإنشاء النظام النقدي الدولي وفق ما اقترحه جون كينز، ابلغت الادارة الامريكية الجانب السوفيتي والصيني في 1 شباط 1943 بمخطط مشروعها المقترح لغرض دراسته وبيان الموقف الدولي منه والعمل على حل الاعتراضات حوله وتذليل الصعوبات لإقراره[47]، كما تواصلت مع دول اوربا الغربية لضمان موافقتها فارسل وزير الخزانة الامريكية هنري مورغنثاو في 1 اذار 1943 خطة هنري وايت الى حكومات هذه الدول وفي الوقت نفسه وجه الدعوات الى هذه الحكومات لإرسال خبرائها النقديين الى واشنطن للدخول في مناقشات حول التعاون النقدي[48].

بعد ان اطلع وزير مالية بلجيكا كاميل غوت على مشروع الخطتين ادرك نقاط التشابه والاختلاف بينهما، واوضح ذلك الى مجلس الوزراء البلجيكي في 15 نيسان 1943، فيما يتعلق بخطة كينز التي اتسمت بمرونة نظام الاتحاد الدولي للمقاصة، مقابل ذلك خطة هنري وايت التي اتصفت بالمركزية الممنوحة الى الولايات المتحدة الامريكية في ادارة صندوق النقد الدولي المقترح مما يساعد بالتدخل في السياسات النقدية الوطنية على حساب سيادة الدول الاعضاء، كما ابدى غوت شكوكه تجاه المشاريع

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

النقدية الدولية المقترحة لكل من واشنطن ولندن، وكان وزير خارجية بلجيكا بول هنري سباك (Paul Henri Spaak)[49]، اكثر قلقاً بشأن دور للولايات المتحدة الامريكية المهيمن فضلاً عن تهميش دور الدول الصغيرة في المنظمات الدولية الجديدة المقترحة، كما طالب باشراك الاتحاد السوفيتي من اجل تحقيق التوازن بين الدور الامريكي والقوة السياسية والاقتصادية السوفيتية[50]، اما وزير المالية الهولندي وليم بيين فعندما قارن بين المشروعين ادرك الفارق بينهما والهدف السياسي من وراء المشروع الامريكي فكان من المؤيدين بقوة لمشروع كينز وهو اتحاد المقاصة الدولي مقابل الاقتراح الامريكي[51].

وفضلت الحكومة الصينية التعامل مع مخططات التعاون النقدي بواقعية، فعقدت اجتماعاً خاصاً في 28 نيسان 1943 لمناقشة الخطط النقدية الدولية البريطانية والامريكية، واشار الخبراء في الحكومة ان المشروعين متشابهان بشكل اساسي من الناحية الفنية الا انهما يختلفان من الناحية السياسية، فكلاهما يبحثان عن قيادة العالم اقتصادياً وسياسياً، كما بحثت الحكومة الصينية عن مدى الفوائد والمكاسب التي تحققها بتأييدها لاحد المشاريع، لذلك قررت الوقوف الى جانب واشنطن بسبب الدعم السياسي والاقتصادي في حال مساندتها بتنفيذ خطة هاري وايت، كما بحثت في السبل التي تحقق لها اكبر قدر من زيادة الحصة الصينية المقترحة في البنك الدولي لإعادة الاعمار[52].

بعد ان قدمت مخططات المشاريع الامريكية والبريطانية الى الجانب السوفيتي في 1 شباط 1943، اشترك مجموعة من الخبراء السياسيين والاقتصاديين السوفييت في 5 ايار 1943 بوضع التوصيات وصياغة التعليمات لتعديل الخطتين ورفعها الى وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فياتشيسلاف مولوتوف(Vyacheslav Molotov)[53]، الذي قام بدوره بإبلاغ زعيم الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين(Joseph Stalin)[54]، بهذه التوصيات، وقد ادرك هؤلاء الخبراء الدوافع من وراء هذه المخططات والفرق الاساسي بين المشروعين[55].

اما الدوافع فكانت بريطانيا تسعى جاهدة لتعزيز موقعها الاقتصادي من اجل استعادة دورها السابق كاتحاد مقاصة مركزي للعالم، بعد ان تدنى مركزها ووضعها الاقتصادي بشكل خطير نتيجة الحرب، وان تحقيق هذا الهدف يتم من خلال اتحاد المقاصة الدولي المقترح الذي لن يتطلب موارد ذهبية او عملات كبيرة لا تمتلكها، وبالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية فهي تحاول جاهدة دفع مشروعها للأمام بقوة باستخدام مخزوناتها الهائلة من الذهب والعملة والاستثمارات الخارجية معززة بذلك انتاجها الصناعي واسطولها البحري الضخم، كما انها تسعى لان تصبح المركز التجاري والمالي الدولي للعالم اجمع مع جعل الدولار العملة العالمية[56].

وبخصوص الفرق بين مخطط اتحاد المقاصة الدولية البريطانية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الاعمار وايهما افضل للاتحاد السوفيتي اقتصادياً، فكان المخطط الاول يتميز بانه اقل تدخلاً بكثير بالشؤون الداخلية للدول الاعضاء من المخطط الامريكي، ولم يتطلب مساهمات مالية كبيرة او التزامات اخرى، لكنه لا يقدم اية مكاسب كبيرة ومباشرة للاتحاد السوفيتي لان هدفه الرئيس استقرار العملة ولا علاقة له بتداول الاموال في الاتحاد السوفيتي، فاتفق الخبراء السوفييت ان مخطط البنك الدولي اكثر فائدة لان اعادة الاعمار بعد الحرب هي المهمة الاساسية والصعبة بالنسبة للاقتصاد السوفيتي المتضرر، وان موسكو بحاجة الى 6 مليار دولار لتمويل مشاريعها وتقويم اقتصادها، فسيكون البنك الدولي مصدر للقروض الطويلة والقصيرة الاجل بضمان ودعم من واشنطن، فضلاً عن الرغبة السوفيتية بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة الامريكية اكثر منها مع بريطانيا والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية بعد الحرب، لهذه الاسباب اتفق الخبراء السوفييت على ضرورة المشاركة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الاعمار[57].

التقى هنري وايت بشكل ثنائي في واشنطن مع عدد من ممثلي دول اوربا الغربية في 10 حزيران 1943 لغرض حثهم واقناعهم بالموافقة على خطته مقابل الحصول على امتيازات ومكاسب اقتصادية تضمنها الولايات المتحدة الامريكية، فأبدى ممثلو دول بلجيكا وهولندا استعدادهم لدعم اي اتفاق نقدي يتضمن المشاركة الامريكية بدلاً من الخطة البريطانية لضمان مساهمة واشنطن في الانتعاش الاقتصادي لاوربا، فعندما ناقش غوت الموقف البلجيكي مع وايت اخبره بدعم الحكومة البلجيكية لأية مبادرة هدفها استقرار النظام النقدي وتنمية التجارة الدولية،

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

كما اعرب عن اعتقاده بان انشاء صندوق النقد الدولي لن يكون كافياً لاستعادة عافية الاقتصاد العالمي بعد الحرب ولابد من انشاء منظمات دولية اخرى مهمتها تخصيص الموارد المالية للتنمية الاقتصادية، وتثميناً لجهودهم في تأييد المشروع الامريكي[58]، طلب ممثلو حكومات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ من هنري وايت السماح لهذه الدول الثلاث بإنشاء اتحاد البنلوكس كمساهمة في الاستقرار النقدي الدولي، ولذلك ابدت واشنطن موافقتها ودعمها لإنشاء اتحاد البنلوكس النقدي بين هذه الدول الثلاث[59].

وصل وفد من الخبراء الاقتصاديين السوفييت الى واشنطن في 25 كانون الاول 1944 لإجراء المحادثات والمناقشات الاولية مع نظرائهم الامريكيين، وحمل الوفد توصيات الحكومة السوفيتية لتعديل وتغيير بعض فقرات خطة هنري وايت لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكي تصبح مقبولة في نظر الجانب السوفيتي، ومن هذه التوصيات[60]:

1- المطالبة بتقليل الميزانية العامة لصندوق النقد الدولي والبالغة 100 مليون دولار ، كما طالب الوفد بتقليل نسبة مساهمة كل دولة ترغب بالانضمام للصندوق البالغة 5 مليارات دولار، وتدفع نسبة 50% من هذا المبلغ على شكل ذهب ونسبة الـ 50% الاخرى تدفع على شكل دفعات وبالعملة المحلية لكل بلد، واقترح الوفد تخفيض كمية الذهب الى نسبة 25% .

2- الاقتراح بتعديل صيغة التصويت ومنح ما لا يقل عن 1000 صوت لكل دولة من الدول الاربع الكبرى وهي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين في صندوق النقد الدولي .

3- زيادة حصة الاتحاد السوفيتي من الاموال المخصصة لإعادة الاعمار في البنك الدولي وجعلها 300 مليون دولار.

4- الاعتراض على الفقرة العاشرة من مواد صندوق النقد الدولي وهي (التزام الدولة العضو بمراعاة راي الصندوق بشان اي سياسة اقتصادية او مالية) ونظر الوفد الى هذه الفقرة باعتبارها بوابة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء، واقترح تغييرها من التزام الى توصية .

5- الاسراع بتخصيص القروض المصرفية وجعلها طويلة الاجل للدول التي شهدت اراضيها التخريب بسبب الاحتلال الالماني والعمليات العسكرية من اجل اعمارها وبناءها اقتصادياً، بل وجعلها قروضاً غير قابلة للاسترداد اي منح مالية، كما طالب بتخفيض نسبة 50% من الاموال التي تدفع للمساهمة في الصندوق لهذه الدول المتضررة .

6- المطالبة بوضع القيود على تحويل واستخدام العملات المحلية، وهذه القيود هدفها منع خروج الروبل من الاتحاد السوفيتي .

دامت المفاوضات بين الجانبين قرابة ثلاثة اشهر للتوفيق بين الاعتراضات والتوصيات السوفيتية والمقترحات الامريكية، وتوصل الطرفان لصيغة توافقية بينهما فتم قبول بعضها، اذ وافق الامريكيون على تحديد نوع المعلومات التي يطلبها الصندوق وان توصياته لن تكون الزامية للدول الاعضاء بشان النظر في هيكلية اقتصادها، وتم التفاهم بتخفيض نسبة 25% من الاموال التي تدفع من الدول المشتركة في الصندوق كتعويض عن الضرر من العمليات العدوانية والعسكرية التي لحقتها جراء الحرب، واعتبر الطلب السوفيتي بتخصيص نسبة 10% من اجمالي الاصوات لكل دولة من الدول الاربعة الكبار غير ضروري وعوضاً عن ذلك يمكن زيادة الحصة السوفيتية الى 1000 مليون دولار[61]، حتى احرزت المناقشات بين الطرفين تقدماً كبيراً وان خبراء الاتحاد السوفيتي كانوا اكثر تعاوناً واظهروا كفاءة تقنية عالية وفهماً دقيقاً للمقترحات الامريكية[62].

وبعد ان انتهت الادارة الامريكية من المفاوضات مع ممثلي حكومات الدول عقدت مؤتمراً للخبراء الاقتصاديين والماليين في واشنطن وبمشاركة 30 دولة في 7 نيسان 1944، وكان الغرض من المؤتمر هو تعزيز المناقشات للحصول على الارشادات والاقتراحات من قبل خبراء الدول المشاركة ومعرفة آرائهم تقنياً بخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الاعمار قبل صياغة سياسة اقتصادية دولية[63]، وفي 15 نيسان بدأت واشنطن تضغط على المشاركين للتوقيع على بيان مشترك للخبراء، وابلغت الحكومات البريطانية والسوفيتية والصينية بذلك لأجل اتخاذ قرارها والمشاركة في اعلان نص البيان وان الحكومات ليست ملزمة بهذا البيان باي حال من الاحوال، وقد ابدى الخبراء الفنيين الصينين موافقتهم على المقترحات الامريكية من دون تأخير[64]، كما وافق البريطانيين على نشر بيان الخبراء

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

الاقتصاديين بعد تردد وتأخير مما جعل الخارجية الامريكية ترسل تحذيرا للحكومة البريطانية بشأن عدم بيان موقفها الاولي على بيان الخبراء[65]، وصرحت الحكومة السوفيتية على الرغم من وجود الاختلافات والاعتراضات على المقترحات الامريكية من قبل خبرائها الاقتصاديين الا انها اعطت التعليمات بشان الانضمام الى البيان الختامي كبادرة حسن نية امام واشنطن والمجتمع الدولي[66].

واعلن الخبراء الاقتصاديين عن بيانهم في 21 نيسان 1944، بعد دراستهم للمقترحات المبدئية للتعاون النقدي والمالي لما بعد الحرب، وافاد بيانهم بان الطريقة الاكثر عملية لتأكيد التعاون النقدي والمالي هي من خلال انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الاعمار وهما الاساس للمناقشات الرسمية من قبل الحكومات التي ستتخذ في مؤتمر رسمي يخصص لهذا الغرض[67]، وبعد ان اوصى الخبراء بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الاعمار، وجهت الادارة الامريكية الدعوات للدول الحليفة معها في 8 حزيران 1944 للاجتماع في مؤتمر رسمي يعقد في مدينة بريتون وودز التابعة لولاية نيو هامبشاير وذلك في 1 تموز 1944، لغرض التشاور مع ممثلي حكومات هذه الدول لإجراء التعديلات الضرورية على خطة هنري وايت بشرط ان لا تمس هذه التعديلات جوهر الخطة الامريكية المقترحة بعدما اقرها الخبراء في بيانهم المشترك في 21 نيسان 1944[68].

ثالثاً : الموقف الدولي من مؤتمر بريتون وودز ونتائجه .

اجتمع 730 ممثلاً عن حكومات الدول المتحالفة البالغ عددها 44 دولة في فندق ماونت واشنطن بمدينة بريتون وودز التابعة لولاية نيوهامبشاير الامريكية لحضور مؤتمر بريتون وودز للمدة 1-22 تموز 1944، وبادرت الادارة الامريكية الى تسميته رسمياً (مؤتمر الامم المتحدة النقدي والمالي) من اجل اعطاء الاهمية لمقرراته والموافقة عليها بدون اي تشكيك واضفاء الشرعية على نتائجه، وكان الهدف من المؤتمر تسوية العلاقات النقدية والمالية الدولية وانشاء نظام نقدي دولي مستقر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ترأس المؤتمر وزير الخزانة الامريكي هنري مورغنثاو كما ترأس الوفد الامريكي هاري وايت، وحضر الوفد البريطاني برئاسة المستشار الاقتصادي للحكومة البريطانية جون كينز، بينما ترأس الوفد الصيني للمؤتمر كونغ هسيانغ هسي(Kung Hsiang-hsi)[69]، وشارك الاتحاد السوفيتي في اعمال المؤتمر الذي تراس وفده نائب وزير الخارجية ميخائيل ستيبانوف[70].

وخلال المؤتمر نوقشت المقترحات الامريكية الخاصة بعدما درست حكومات الدول المواد القانونية لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الاعمار والحصص المخصصة للدول والشروط الضرورية للاشتراك ومساهمة الدول الاعضاء بالأموال والذهب ليشكلا راس مال الصندوق والبنك وغيرها من الفقرات الخاصة بهاتين المنظمتين، والاهم من ذلك هو استخدام صندوق النقد كوسيلة لتثبيت اسعار صرف العملات مقابل ربط الدولار الامريكي بالذهب وجعله عملة عالمية التداول من دون باقي العملات العالمية من خلال الاستناد على الاحتياط الذهب الامريكي والبالغ نسبته 75% على مستوى العالم، وبهدف اصلاح اقتصاديات الدول لما بعد الحرب من خلال تامين القروض والائتمانات لتنفيذ المشاريع لهذه الدول وهي مهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير[71].

لم تقتصر المواقف والآراء والمقترحات على الدول الاربعة الكبار فقط وانما شمل العديد من المداخلات والمساهمات المهمة في المناقشات لباقي الدول، وكانت من بين الوفود المشاركة هي دول امريكا اللاتينية البالغ عددها 19 دولة وتأتي اهمية موقفها من ان وجودهم يشكل نصف الدول المجتمعة، مما ادى الى قلق الوفد البريطاني من الهيمنة العددية لدول امريكا اللاتينية في المؤتمر لان وجودهم كافٍ لتسوية اي قضية من خلال التصويت وبالنتائج التي تريدها الادارة الامريكية، وعمل ممثلو امريكا اللاتينية بشكل متماسك وبالتعاون الوثيق مع الوفد الامريكي لدعم وتأييد مشروعهم، مقابل الحصول على الدعم المالي وحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول امريكا اللاتينية، كما طالبت دول امريكا اللاتينية بحصة اكبر داخل صندوق النقد الدولي بعد ان ادركت ان حجم حصتها مجتمعة لا يترك لها سوى مقعد واحد في المجلس التنفيذي للصندوق، واسفرت هذه المطالب ضمان حصولها على مقعدين من المقاعد الاثني عشر داخل مجلس ادارة الصندوق[72].

اتى الوفد الفرنسي الى مؤتمر بريتون وودز من دون تخطيط مسبق ومن دون رؤية واضحة لتفاصيل المخطط الامريكي والبريطاني للنظام النقدي الدولي لما بعد الحرب فضلاً عن عدم

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

اعطائهم دوراً مهماً في المؤتمر، لان الحكومة المؤقتة التابعة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني لم تحصل على الاعتراف من قبل الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من ان فرنسا تعد القوة الاقتصادية الدولية الثالثة من بعد واشنطن ولندن، وقد تسبب عدم الاعتراف السياسي من قبل واشنطن الى اهمال اهمية ومكانة فرنسا وحصتها في خطة هاري وايت لإنشاء صندوق النقد الدولي[73]، وعندما تعرف الوفد الفرنسي على تفاصيل الخطة الامريكية وتفاصيل حساب الحصص شعروا بالتهميش وعبروا عن مدى استيائهم للتجاهل الامريكي لفرنسا ومكانتها، وقد هدد رئيس الوفد الفرنسي بيير منديس (Pierre Mendes)[74]، بمغادرة المؤتمر ان لم تخصص لفرنسا حصة اعلى ومقعد في مجلس ادارة الصندوق[75]، لذلك ايد البلجيكي كاميل غوت المطالب الفرنسية بوصفه عضواً في اللجنة المعنية بتوزيع الحصص على الدول الاعضاء لصندوق النقد، كما عمل غوت على تقريب وجهات النظر بين الطرفين الامريكي والفرنسي وتم التفاوض على تنفيذ مطالب الوفد الفرنسي، وبذلك نجحت دبلوماسية الوفد الفرنسي بالاحتفاظ بمكانة فرنسا من ضمن القوى النقدية الخمس الكبرى[76].

استغلت العديد من الدول الفرصة التي اعطيت لها قبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز وبعده للمساهمة في تصميم النظام النقدي والمالي الدولي، فضلاً عن المشاركة في الآراء والمقترحات والتعديلات على الخطط البريطانية والامريكية، فقدمت هذه الدول خططاً بديلة لمشروعي هنري وايت وجون كينز[77]، وكان احد الدوافع لإعداد خطة صينية هو وجهة نظر وزارة المالية الصينية بانه كلا المشاريع المقدمة لم تأخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية للدول المتأخرة والضعيفة صناعياً، وشددت الخطة الصينية على ضرورة اعطاء المزيد من الاهتمام لتوفير القروض التنموية طويلة الاجل لدعم وتنمية الصين صناعياً واقتصادياً[78]، وهذا ما سعى اليه الوفد الصيني خلال مباحثاته في مؤتمر بريتون وودز وطالب بان يكون دور صندوق النقد الدولي اكثر من كونه منظمة دولية مهمتها الحفاظ على استقرار اسعار صرف العملات وان يمارس دوره في التنمية الدولية، فضلاً عن مطالبته بإجراء بعض التغييرات والتعديلات على خطة هنري وايت لإنشاء صندوق النقد الدولي بما يتناسب مع مصلحة الصين منها[79]:

1- زيادة حجم الحصة الصينية في الصندوق.
2- قوة التصويت والتمثيل في الصندوق.
3- ازالة القيود عن صرف العملات من اجل استعادة سوق التبادل الحر.
4- تقليل دور الدولار الامريكي في الصندوق.

وقد اوعز رئيس الوفد الصيني بعدم الضغط بشدة لتحقيق مطالبه من اجل ابداء التعاون واظهار حسن النية مع الوفد الامريكي، وقد قرر الوفد الامريكي ان تكون الحصة الصينية هي رابع اكبر حصة من بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي الذي منح الصين مقعداً دائماً في ادارة كلا المنظمتين اي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهذا ما يلبي طموحات وتطلعات الوفد الصيني من مكاسب اقتصادية وسياسية[80].

اتصفت دول البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بكونها دولاً صغيرة لكنها لعبت ادواراً مهمة ومؤثرة في المؤتمر عكست رغبتها ومصالحها في نظام مالي مستقر، لذلك شكلت هذه الدول جبهة موحدة لضمان حصولها على حصص عالية في راس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليؤهلها بشغل مقعد دائم في مجلس ادارتهما[81]، كما اتفقت هذه الدول الثلاث فيما بينها بان تقف وراء المشروع الامريكي المقترح بسبب الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار الاقتصادي بعد الحرب، وخشيت هذه الدول من التهميش في النظام النقدي الدولي الجديد باعتبارها دولاً صغيرة فطالبت بإعادة تخصيص الحصص والتصويت بين الدول الاعضاء، وقد حصلت على اكبر عدد من الاصوات في المؤسسات النقدية فبلغت حصة هولندا 275، وبلجيكا 225، ولكسمبورغ 10، مما يؤهلها لشغل مقعد في ادارة مجلس صندوق النقد والبنك الدولي، وهذه الحصة اعلى من حصة فرنسا البالغة 450، وبذلك نجحت دبلوماسية البنلوكس في الحصول على احد المقاعد الاثني عشر المخصصة لإدارة صندوق النقد والبنك الدولي بفضل العمل المشترك والتنسيق المستمر والفعال بين هذه الدول مما اعطى تأثيراً حقيقياً في المؤتمر[82].

واصل الوفد السوفيتي مفاوضاته خلال المحادثات الرسمية في مؤتمر بريتون وودز لإكمال التعديلات السوفيتية المتبقية على كلتا المنظمتين، ففي 8 تموز 1944 تلقى رئيس الوفد السوفيتي ستيبانوف عرضاً امريكياً بزيادة الحصة السوفيتية في الصندوق لتبلغ 1,2 مليار دولار مقابل دعم 11 تعديلاً امريكياً على خطة صندوق النقد الدولي، والاتفاق على عدم منع 36 تعديل امريكي على البيان الختامي المشترك المقرر اعلانه بعد اختتام اعمال المؤتمر[83]، وقد اعترض الوفد السوفيتي على هذه الاقتراحات من اجل زيادة الضغط على واشنطن لقبول مقترحات وتعديلات الحكومة السوفيتية، فقد اصروا على تنفيذ مطالب موسكو بخفض نسبة 25% على المساهمة بالذهب للاشتراك في الصندوق من اجل ابقاء حرية سعر صرف الروبل والاحتفاظ بجزء من احتياطاتها من الذهب، والابقاء على حرية سعر صرف الروبل من دون تحديد لان سعره لم يؤثر على الوضع التنافسي للدول الاخرى، وتقييد كمية ونوعية المعلومات التي يتم تقديمها الى الصندوق عند الاشتراك[84].

مارس رئيس الوفد الامريكي هنري مورغنثاو دور الصديق للحكومة السوفيتية عندما حث ستيبانوف على قبول العرض الامريكي وان الاتحاد السوفيتي امام فرصة كبيرة ليكون القوة الدولية الثالثة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من بعد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وخصوصا بعدما حصل على بعض التنازلات من الوفد الامريكي والقبول بمطالب موسكو، منها استبعاد الناتج السوفيتي من الذهب لمدة خمس سنوات من احتياطات صندوق النقد الدولي، وابقاء مساهمة موسكو من الذهب في حسابات المصارف الحكومية، فضلاً عن حصة الاتحاد السوفيتي 1,2مليار دولار وبنسبة 12,5% من الاصوات ثالث اكبر حصة من بعد الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 31,4% وبريطانيا 12,9% ، مما يمنحها مقعداً دائماً في مجلس ادارة الصندوق والبنك الدولي، واستحقاق 300 مليون دولار سنوياً من القروض[85]، لذلك ابلغ ستيبانوف الحكومة السوفيتية بهذه الامتيازات التي منحت للاتحاد السوفيتي شرط اشتراكه بالمخطط وقبوله بالعرض الامريكي، مع بيان الفوائد والاثار الاقتصادية المترتبة ازاء انضمام الاتحاد السوفيتي لكلا المنظمتين، وحذر من تداعيات الفشل في حالة عدم الانضمام وانه سيركز رؤوس الاموال بأيدي الانظمة الاقتصادية الرأسمالية المعادية لموسكو وهي واشنطن ولندن[86].

اما بخصوص الموقف البريطاني، فقد سار الوفد البريطاني في المؤتمر على خطى توجيهات حكومة لندن بأن يتخذ موقفاً مشتركاً مع الوفد الامريكي لضمان التصويت بالموافقة على اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدولي، بعدما تلقت بريطانيا وعداً من واشنطن بالحصول على قرض خاص من البنوك الامريكية بمبلغ 3 مليار دولار امريكي كبديل للتوقيع على اتفاقيات المؤتمر[87].

وفي ختام المباحثات والمناقشات التي دارت بين ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز اسفرت الاتفاق على المواد والشروط الخاصة بتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من قبل جميع الوفود الحاضرة في 22 تموز 1944، وهي اساس الخطة الامريكية التي صاغها هنري وايت بعدما اجريت عليها بعض التعديلات التي لم تغير من جوهر هذه الخطة، وفيها تم اعتماد نظام الحصص والتصويت لكل دولة على اساس مقدار هذه الحصص في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي جاء لصالح الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها صاحبة الحصة الاكبر المساهم في الصندوق[88]، فقد بلغ اجمالي الحصص8,800 مليار دولار، اما توزيع الحصص على القوى الخمس الكبرى فبلغ ، الولايات المتحدة الامريكية 2,750 مليار دولار، بريطانيا1,300 مليار دولار، الاتحاد السوفيتي 1,200 مليار دولار، الصين 550 مليون دولار، اما فرنسا 525 مليون دولار، كما تحصل كل دولة عضو في الصندوق تلقائياً على 250 صوت فضلاً عن تصويت اضافي مقابل كل 100 الف دولار(الحصة الخاصة)، وبذلك بلغ اجمالي الاصوات 99 الف صوت، خصص منها 28% للولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا 13%، والاتحاد السوفيتي 12%، والصين 5%، اما فرنسا 4%[89]، وبذلك اصبحت واشنطن صاحبة القرار والسيادة والنفوذ في كلا المنظمتين بعدما امتلكت ثلث الحصص لوحدها وهو يكفي لاستخدام حق النقض الفيتو ضد اي قرار يتعارض مع رغباتها ومصالحها الاقتصادية[90]، وحدد المجتمعون يوم 31 كانون الاول 1945 موعداً نهائياً للتصديق على بنود ومواد اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[91].

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

سعت جميع دول العالم لتلقي القروض الامريكية مقابل خضوعها وقبولها للمخطط الامريكي وانشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعدما وعدت واشنطن بتقديم هذه القروض بالدولار وهو بمثابة الترويج للعملة الامريكية في مختلف انحاء العالم[92]، ودخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيز التنفيذ رسمياً بعدما صادقت اول 29 دولة على مواد الاتفاقية الخاصة بهما في 31 كانون الاول 1945[93]، باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي رفض التصديق عليها، واسباب رفضها يعود الى المعترضين من داخل الحكومة السوفيتية على مخاطر الانضمام والمشاركة في صندوق النقد والبنك الدولي ومنها فقدان الاستقلال المالي ومحاولة واشنطن اخضاع الاتحاد السوفيتي للتبعية الامريكية، والكشف عن احتياطات الذهب والعملة، والتكاليف المالية العالية كشرط الانضمام، والمركزية الامريكية في ادارة واتخاذ القرارات المهمة داخل هاتين المنظمتين[94]، كما لا يخفى دور القرار السياسي بعدم المشاركة من قبل ستالين نفسه الذي كانت موافقته الاولية في الاشتراك بمؤتمر بريتون وودز مرهونة باستمرار العلاقة الودية والثقة المتبادلة بين دول الحلفاء زمن الحرب لما بعدها لكن هذه الثقة اصبحت مستحيلة بسبب تجمد وتدهور العلاقات بين دول الحلفاء وبروز المشاكل السياسية بينهم وبالأخص بين موسكو وواشنطن[95]، وقد ابلغت موسكو واشنطن رسمياً عبر وزير خارجيتها مولوتوف بقرار عدم المشاركة رسمياً في 31 كانون الاول 1945[96].

الخاتمة :

بعد دراستنا للموقف الدولي من مؤتمر بريتون وودز ونتائجه ، ومحاولة الولايات المتحدة الامريكية تأمين الاتفاق على اعادة صياغة النظام المالي والنقدي بعد الحرب العالمية الثانية لصالحها والموقف الدولي من هذه الجهود اتضحت النتائج التالية :

1- ان واشنطن لم تكن من اوائل الدول المتقدمة اقتصادياً ومالياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 ، بل كانت لندن هي المركز المالي والتجاري العالمي وشكل الجنيه الاسترليني العملة الدولية الاولى بسبب امتلاكها مخزون هائل من احتياطي الذهب .

2- خططت الوزارات والوكالات الامريكية لإزاحة لندن عن مركزها المالي واحلال واشنطن مكانها بعد اغراقها في الديون الامريكية مقابل الذهب جراء الحرب العالمية الاولى والثانية .

3- قدمت واشنطن مشروعها لهيكلة النظام المالي والنقدي بعد ان انهكت الحرب العالمية الثانية جميع الدول بسبب القروض الامريكية وانهيار عملاتها حينها اصبحت هذه الدول غير قادرة على ممانعة واشنطن في مشروعها ، لذلك نلحظ ان اغلب الدول سعت لضمان مصالحها الاقتصادية مقابل تأييدها لنتائج مؤتمر بريتون وودز .

4- نجاح الدبلوماسية الامريكية من الهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال اقراض الدول بالدولار الامريكي مقابل السداد بالذهب وهذا هو سبب انتشار الدولار الامريكي وجعله عملة دولية .

5- فشل الولايات المتحدة من اخضاع الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وعدم اشتراكه بالمشروع الامريكي بعدما فهم غايات ودوافع واشنطن للاشتراك في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

الهوامش:

(1) حسن النجفي ، القاموس السياسي ، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ، 1977 ، ص144 .

(2) قسم البحوث والدراسات ، صندوق النقد الدولي اداة بيد الامبريالية ، منشورات رسالة الجهاد ، 1988 ، ص17.

(3) حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 2000، ص6 .

(4) موريس كروزيه ، تاريخ الحضارات العام (العهد المعاصر) ، ج7، ترجمة : يوسف اسعد داغر ، منشورات عويدات ، بيروت ، 2006 ، ص16 .

(5) فرنسوا جورج دريفوس واخرون، موسوعة تاريخ اوربا العام، ج3 ، ط1، ترجمة : حسين حيدر ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1995 ، ص178.

(6) جان دنبرت ، تاريخ النظام النقدي الدولي(1945-1988)، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس، دمشق، 1989، ص48.

(7) موريس كروزيه ، المصدر السابق ، ص15.

(8) عبد القادر يوسف الجبوري ، التاريخ الاقتصادي ، مؤسسة دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1979 ، ص182.

(9) حازم الببلاوي ، المصدر السابق ، ص6 .

(10) عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا والعالم الحديث ، ج3 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997 ، ص311 .

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

(11) ايمان متعب محي الدين، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الاسباب والنتائج 1933 – 1929،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص7.

(12) المصدر نفسه ، ص 8 .

(13) بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين (1900 – 1948) ، ترجمة : نور الدين حاطوم ، دار الفكر، دمشق ، 1978 ، ص128.

(14) موريس كروزيه ، المصدر السابق ، ص27.

(15) جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، دار الجيل ، بيروت ، 1997، ص340.

(16) موريس كروزيه ، المصدر السابق ، ص56.57 .

(17) حازم الببلاوي ، المصدر السابق ، ص6 .

(18) عبد القادر يوسف الجبوري ، المصدر السابق ، ص221.

(19) احمد فهمي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1957 ، ص84.

(20) موريس كروزيه ، المصدر السابق ، ص393.

(21) ونستون تشرشل: (1874-1965) رجل دولة وسياسي بريطاني ، تقلد العديد من المناصب السياسية والحكومية ، ورئيساً للوزراء للأعوام(1940-1945 ، 1951-1955) . للمزيد من التفاصيل ينظر:

محمد يوسف ابراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص1-37.

(22) جون ماينارد كينز : (1883- 1946) اقتصادي بريطاني، اشتهر بنظرياته الاقتصادية ، وشغل منصب مستشار وزارة الخزانة البريطانية عام1940 ، ولعب دوراً بارزاً في مؤتمر بريتون وودز عام 1944.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Richard Davenport, Universal Man The Lives of John Maynard Keynes, Basic Books, New York, 2015,P.13.

(23) حازم الببلاوي ، المصدر السابق ، ص7.

(24) روبرت غلين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، الامارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص166.

(25) عبد القادر يوسف الجبوري ، المصدر السابق ، ص227.

(26) عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الاميركية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ،1973، ص195.

(27) بيير رونوفن ، المصدر السابق ، ص266.

(28) المصدر نفسه ، ص267.

(29) احمد فهمي ، المصدر السابق ، ص93.

(30) عبد القادر يوسف الجبوري ، المصدر السابق ، ص237.

(31) روبرت غلين ، المصدر السابق ، ص 167.

(32) لويس ل . شنايدر ، العالم في القرن العشرين ، ترجمة: سعيد عبود السامرائي، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص134.

(33) هنري مورغنثاو: (1891-1967)، سياسي امريكي، شغل منصب وزير الخزانة الامريكية للأعوام(1934-1945) خلال ادارة الرئيس الامريكي روزفلت ، وكانت اهم اسهاماته كرئيس لمؤتمر بريتون وودز في نيوهامبشاير عام 1944 ، الذي نتج عنه انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وربط جميع العملات العالمية مقابل الدولار الذي كان بدوره مرتبطاً بالذهب . لمزيد من التفاصيل ينظر:

https://home.treasury.gov/about/history/prior-secretaries/henry-morgenthau-jr-1934-1945

(34) Ed Conway, The Summit Bretton Woods 1944,Tantor Media Pegasus,London,2015,P.52.

(35) Peter Josef Acsay,Planning for Postwar Economic Cooperation U.S.Treasury the Soviet Union 1933-1946, Doctor of Philosophy, Faculty of the Graduate, Saint Louis University,2000,P.183.

(36) الاونصة : او الاوقية وهي احدى وحدات قياس الاوزان وتحديداً تستخدم لوزن المعادن النفيسة كالذهب والفضة وغيرها، والاونصة الواحدة تساوي 31,1034768غرام . لمزيد من التفاصيل ينظر :

فالنتين كاتاسونوف ، استعباد العالم ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2018 ، ص238 .

(37) هاري دكستر وايت: (1892-1948) اقتصادي امريكي، وشغل عدة مناصب حكومية في الولايات المتحدة الامريكية، منها مستشاراً مالياً لوزير الخزانة الامريكية هنري مورغنثاو عام 1941، ومساعداً له في عام 1942، وله دور بارز في ادارة وضبط السياسة الاقتصادية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ولمزيد من التفاصيل ينظر:

David Rees, Harry Dexter White: a study in paradox, Geoghegan, New York,1973,P.23.

(38) للاطلاع على تفاصيل خطة هاري دكستر وايت من اجل اقامة نظام نقدي دولي جديد، ينظر:

F.R.U.S.,Vol.1, The Secretary of the Treasury (Morgenthau) to the Secretary of State,No.148, Washington, May 20, 1942,P.,P.172.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

(39) Peter Josef Acsay,Op.Cit.,P.185.

(40) للاطلاع على تفاصيل خطة جون مينارد كينز بعنوان (اتحاد المقاصة الدولي) من اجل اقامة نظام نقدي دولي مستقر، ينظر:

F.R.U.S.,Vol.1, The Counselor of the British Embassy (Opie) to the Assistant Secretary of State (Berle),No.160,Washington, August 28, 1942,P.205.

(41) F.R.U.S.,Vol.1, Memorandum of Conversation by the Assistant Secretary of State (Berle), No.162, Washington,September10,1942,P.223.

(42) Giles Scott, Global Perspectives on the Bretton Woods Conference and the Post-War World Order, Palgrave Macmillan, New York City,2017,P.57.

(43) يوهان وليم بيين : (1897-1976)، سياسي ودبلوماسي هولندي، شغل عدة مناصب منها مساعد كاتب في وزارة المالية، ومستشاراً للحكومة الهولندية في المنفى عام 1944، وممثل هولندا في مجلس ادارة البنك الدولي عام 1946، ومثلها في ادارة صندوق النقد الدولي عام 1948. ولمزيد من التفاصيل ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Johan_Beyen

(44) كاميل غوت : (1884- 1971)، اقتصادي وسياسي بلجيكي، شغل عدة مناصب اهمها وزير مالية بلجيكا في حكومة المنفى بلندن 1943-1944، وكان مسؤولاً عن توفير الفرنك البلجيكي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، كما انقذ العملة البلجيكية عن طريق تحويل احتياطي الذهب في البنك الوطني البلجيكي سراً وبعيداً عن متناول النازيين، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Philippe Roberts, New National Biography, Academie Royale, Bruxelles, 2001,P.228.

(45) هيرفي الفاند : (1907-1994)، دبلوماسي فرنسي، شغل عدة مناصب حكومية منها، المستشار المالي لسفارة فرنسا في واشنطن، ووزير الاقتصاد المال لحكومة فرنسا عام 1941، ثم شغل منصب سفير فرنسا لدى واشنطن للاعوام 1956-1965: لمزيد من التفاصيل ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Herv%C3%A9_Alphand

(46) Giles Scott, Op.Cit.,P.57.

(47)U.N.M.F.C.Vol.2, Letter From Secretary Morgenthau to the Ministers of Finance of Thirty-Seven Countries,No.3 ,Washington,P.1573.

(48) F.R.U.S.,Vol.1 The Secretary of the Treasury (Morgenthau) to the Secretary of State , No.891, Washington March1,1943,P.1058.

(49) بول هنري سباك: (1899-1972) سياسي بلجيكي، دخل السياسة عام 1932 وانضم الى حزب العمال البلجيكي، وشغل منصب وزير خارجية بلجيكا لمدة 18 عام للمدة 1939-1966، لمزيد من التفاصيل ينظر:

David Wilsford, Political leaders of contemporary Western Europe: a biographical dictionary, Greenwood, London,1995,PP. 421–27

(50) Giles Scott, Op.Cit.,P.59.

(51) F.R.U.S.,Vol.1,The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, No.910, London, April 27, 1943,P.1072.

(52) F.R.U.S.,Vol.1, The Chargé in China (Vincent) to the Secretary of State,No.912, Chungking, April 29, 1943,P.1074.

(53) فياتشيسلاف مولوتوف: (1890-1986) سياسي سوفيتي، شغل العديد من المناصب في الاتحاد السوفيتي، من اهمها رئيس مجلس مفوضي الشعب للشؤون الخارجية للاعوام1930-1941، ووزيراً للخارجية للأعوام 1939-1949.لمزيد من التفاصيل ينظر:

علياء عبد الله جعفر، فياتشيسلاف مولوتوف ودوره السياسي في الاتحاد السوفيتي 1906-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2020، ص8-40.

(54) جوزيف ستالين: (1878-1953) سياسي سوفيتي، والقائد الثاني للاتحاد السوفيتي، حكم الاتحاد السوفيتي للاعوام 1922-1953، وشغل منصب الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي للاعوام 1922-1952، كما شغل منصب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي 1941-1953. لمزيد من التفاصيل ينظر:

اسحاق دويتشر، ستالين سيرة سياسية، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1969، ص5-17.

(55) Giles Scott, Op.Cit.,P.90.

(56) Giles Scott, Op.Cit.,P.90.

(57) Giles Scott, Op.Cit.,P.91.

(58) Ibid.P.60.

(59) قدمت نص اتفاقية البنلوكس النقدية لإنشاء اتحاد نقدي رسمياً من قبل دول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ في 13 اكتوبر 1943 الى الولايات المتحدة الامريكية لغرض دراستها واعطاء الموافقة على التصديق على هذه

الاتفاقية، وتمت الموافقة على هذه الاتفاقية النقدية وتوقيعها من قبل الدول الثلاث في 5 ايلول 1944، وكان الغرض من هذه الاتفاقية هي تحديد سياسات دول البنلوكس النقدية والمالية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تثبيت سعر صرف للعملات الغيلدر الهولندي والفرنك البلجيكي واللوكسمبورغي. لمزيد من التفاصيل ينظر:

R.C. Riley, Benelux : an economic geography of Belgium the Netherlands and Luxembourg, Chatto & Windus, London,1975,P.46.

(60) Thomas G. Paterson, Soviet American Confrontation, Johns Hopkins University Press,London,1973,P.57; Giles Scott, Op.Cit.,P.96.

(61) Thomas G. Paterson,Op.Cit.P.60 ; Giles Scott, Op.Cit.,P.97.

(62) F.R.U.S.Vol.2., The Secretary of State to the Ambassador in the Soviet Union (Harriman), No.80, Washington, April 10, 1944,P.110.

(63) F.R.U.S.Vol.2., The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State, No.83, London , April 16, 1944,P.113.

(64) F.R.U.S.Vol.2., The Secretary of State to the Ambassador in China (Gauss),No.84, Washington , April 17, 1944,P.118.

(65) F.R.U.S.Vol.2., The Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), No.87, Washington, April 17, 1944,P.119.

(66) F.R.U.S.Vol.2., The Ambassador in the Soviet Union (Harriman) to the Secretary of State,No.90, Moscow, April 20, 1944,P.130.

(67) U.N.M.F.C. Vol.2., Joint Statement by Experts on the Establishment of an International Monetary Fund of the United and Associated Nations,No.7, Washington , April 20, 1944,P.1629.

(68) F.R.U.S.Vol.2., Memorandum by the Under Secretary of State (Stettinius) to President Roosevelt, No.100,No.100, Washington , June 8, 1944,P.135.

(69) كونغ هسيانغ هسي: (1881-1967) مصرفي وسياسي صيني، لعب دوراً بارزاً في تحديد السياسات الاقتصادية للحكومة القومية في جمهورية الصين القومية بقيادة حزب الكومنتانغ، وشغل مناصب عدة اهمها رئيس وزراء جمهورية الصين 1938-1939. لمزيد من التفاصيل ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/H._H._Kung

(70) فلانتين كاتسونوف، بريتون وودز الاحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث، ترجمة: عبد الله احمد، دار اوغاريت للتأليف والترجمة، دمشق، 2021، ص77.

(71) Ed Conway,Op.Cit.,P.212.

(72) Eric Helleiner, Forgotten Foundations of Bretton Woods : International Development and the Making of Postwar Order , Cornell University Press,London,2014,P.159.

(73) Giles Scott, Op.Cit.,P.75.

(74) بيير منديس: (1907-1982) سياسي فرنسي، شغل مناصب عدة من اهمها رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي لفترتين متتاليتين، الاولى 19 حزيران 1954-20 كانون الثاني 1955، والثانية 20 كانون الثاني 1955- 32 شباط 1955. لمزيد من التفاصيل ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Pierre_Mend%C3%A8s_France

(75) Yoshio Asai, History of the IMF Organization Policy and Market, Springer, London,2015, P.147.

(76) Giles Scott, Op.Cit.,P.76.

(77) قدمت فرنسا وكندا خططها لإنشاء النظام النقدي الدولي الى وزارة الخارجية الامريكية في عام 1943، كما قدمت الحكومة النرويجية من العام نفسه مشروعها للاستقرار النقدي الدولي المسمى (الاتحاد الدولي للتبادل) و(المعهد الدولي للمقاصة) . لمزيد من التفاصيل ينظر:

j. Keith Horsefield, The International Monetary Fund 1945-1965 Twenty years of International Monetary Cooperation,Vol.3, International Monetary Fund, Washington,1969,P.97-103.

(78) اعدت الحكومة الصينية خطة مفصلة لإعادة التأهيل والاستقرار النقدي والمالي وارسلتها الى وزارة الخارجية الامريكية في 10 حزيران 1943 ثم الى بريطانيا والاتحاد السوفيتي في 15 تشرين الاول من العام نفسه . لمزيد من التفاصيل ينظر:

F.R.U.S.Vol.1., The Chargé in China (Atcheson) to the Secretary of State,No.916, Chungking, June 10, 1943, P.1079.

(79) Eric Helleiner, Op.Cit.,P.184.

(80) Giles Scott, Op.Cit.,P.116.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

(81) World Bank Archives, Oral History Program, Transcript of interview with Aron Broches by Robert E. Asher, April 18, 1984,P.11.

(82) Giles Scott, Op.Cit.,P.67.

(83) Thomas G. Paterson,Op.Cit.P.76 ; Giles Scott, Op.Cit.,P.98.

(84) Peter Josef Acsay, Op.Cit.,P.305.

(85) Ed Conway,Op.Cit.,P.89.

(86) Giles Scott, Op.Cit.,P.101.

(87) Benn Steil, The Battle of Bretton Woods : John Maynard keynes Harry Dexter White and the Making of a New World Order, Princeton University Press,London,2013,P.217.

(88) احمد فهمي، المصدر السابق، ص301.

(89) U.N.M.F.C.,Vol.1, Articles of Agreement of the International Monetary Fund, Washington , No.492-A, July 22, 1944,P.942.

(90) فلانتين كاتسونوف، المصدر السابق، ص81 .

(91) U.N.M.F.C.,Vol.1, Articles of Agreement of the International Bank for Reconstruction and Development, No.492-B, July 22, 1944,P.1009.

(92) اصبحت الولايات المتحدة الامريكية بموجب اتفاقية بريتون وودز اكبر دائن دولي ، اذ بلغت قيمة القروض الممنوحة من قبلها خلال المدة 1946-1950 ما قيمته 30 مليار دولار ، ثلثها لدول اوربا الغربية ، واكبرها قرض قدم لبريطانيا بقيمة 3,750 مليار دولار ولمدة 50 عاماً وبفائدة 2% سنوياً ، وفي ايار 1946 قدمت قرضاً لفرنسا بمبلغ 650 مليون دولار لمدة 35 عاماً . لمزيد من التفاصيل ينظر:

فلانتين كاتسونوف، المصدر السابق، ص71.

(93) وهي كل من (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كندا، كولمبيا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الاكوادور، مصر، اثيوبيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، ايسلندا، الهند، العراق، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، بارغواي، الفلبين، بولندا، جنوب افريقيا، يوغسلافيا، اوروغواي) . لمزيد من التفاصيل ينظر:

F.R.U.S.Vol.1, Press Release No. 944 Issued by the Department of State, December 19, 1945, Regarding the Signing of the Bretton Woods Agreements,No.717, December 19, 1945,P.1386.

(94) Anastas Mikoyan, That's How It Was In Russian, Vagrius, Moscow, 1999,P.494.

(95) Lloyd Gardner, Architects of Illusion: Men and Ideas in American Foreign Policy 1941–1949, Quadrangle Chicago, 1970,P.77.

(96) F.R.U.S.Vol.1, The Charge in the Soviet Union (Kennan) to the Secretary of State,No.718, Moscow, December 31, 1945,P.1388.

المصادر:

اولاً: الوثائق المنشورة :

1- وثائق وزارة الخارجية الامريكية :

1- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1942, General; the Britishv Commonwealth; the Far East, Volume I, Washington,1960.

2- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers,1943,General, Volume I, Washington,1963.

3- Foreign Relations of the United States: Diplomatic Papers, 1944, General: Economic and Social Matters, Volume II, Washington,1967.

4- Foreign Relations of the United States, 1946, General; the United Nations, Volume I, Washington,1972.

2- وثائق مؤتمر الامم المتحدة المالي والنقدي :

1- United Nations Monetary and Financial onference July 1-22, 1944 Vol. I, ashington, 1948.

2-United Nations Monetary and Financial onference July 1-22, 1944 Vol. 2,Washington, 1948.

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

1- ايمان متعب محي الدين، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الاسباب والنتائج 1933 – 1929،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

2- علياء عبد الله جعفر، فياتشيسلاف مولوتوف ودوره السياسي في الاتحاد السوفيتي 1906-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2020.

3- محمد يوسف ابراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية وحتى عام 1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005 .

4- Peter Josef Acsay, Planning for Postwar Economic Cooperation U.S.Treasury the Soviet Union, 1933-1946, Doctor of Philosophy, Faculty of the Graduate, Saint Louis University, 2000.

ثالثاً : الكتب باللغة العربية والمترجمة :

1- احمد فهمي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1957 .

2- اسحاق دويتشر، ستالين سيرة سياسية، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1969 .

3- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين (1900 – 1948) ، ترجمة : نور الدين حاطوم ، دار الفكر، دمشق ، 1978.

4- جان دنبرت ، تاريخ النظام النقدي الدولي(1945-1988)، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس، دمشق، 1989.

5- جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، دار الجيل ، بيروت ، 1997.

6- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

7- حسن النجفي ، القاموس السياسي ، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ، 1977 .

8- روبرت غلين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، الامارات العربية المتحدة ، 2004 .

9- عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الاميركية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ،1973 .

10- عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا والعالم الحديث ، ج3 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997 .

11- عبد القادر يوسف الجبوري ، التاريخ الاقتصادي ، مؤسسة دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر، الموصل ، 1979.

12- فالنتين كاتاسونوف ، استعباد العالم ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2018 .

13- فرنسوا جورج دريفوس واخرون، موسوعة تاريخ اوربا العام، ج3 ، ط1، ترجمة : حسين حيدر ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1995 .

14- فلانتين كاتسونوف، بريتون وودز الاحداث المفصلية في التاريخ المالي الحديث، ترجمة: عبد الله احمد، دار اوغاريت للتأليف والترجمة، دمشق، 2021 .

15- قسم البحوث والدراسات ، صندوق النقد الدولي اداة بيد الامبريالية ، منشورات رسالة الجهاد ، 1988 .

16- لويس ل . شنايدر ، العالم في القرن العشرين ، ترجمة: سعيد عبود السامرائي، دار مكتبة الحياة ، بيروت .

17- موريس كروزيه ، تاريخ الحضارات العام (العهد المعاصر) ، ج7، ترجمة : يوسف اسعد داغر ، منشورات عويدات ، بيروت ، 2006 .

رابعاً : الكتب باللغة الانكليزية :

1-Anastas Mikoyan, That's How It Was In Russian, Vagrius, Moscow, 1999.

2-Benn Steil, The Battle of Bretton Woods : John Maynard keynes Harry Dexter White and the Making of a New World Order, Princeton University Press,London,2013.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089

3-David Rees, Harry Dexter White: a study in paradox, Geoghegan, New York,1973.

4-David Wilsford, Political leaders of contemporary Western Europe: a biographical dictionary, Greenwood, London,1995.

5-Ed Conway, The Summit Bretton Woods 1944,Tantor Media Pegasus, London,2015.

6-Eric Helleiner, Forgotten Foundations of Bretton Woods : International Development and the Making of Postwar Order , Cornell University Press,London,2014.

7- Giles Scott, Global Perspectives on the Bretton Woods Conference and the Post-War World Order, Palgrave Macmillan, New York City,2017.

8- j. Keith Horsefield, The International Monetary Fund 1945-1965 Twenty years of International Monetary Cooperation, Vol.3, International Monetary Fund, Washington,1969.

9- Lloyd Gardner, Architects of Illusion: Men and Ideas in American Foreign Policy 1941– 1949, Quadrangle Chicago, 1970.

10-Philippe Roberts, New National Biography, Academie Royale, Bruxelles, 2001.

11- R.C. Riley, Benelux : an economic geography of Belgium the Netherlands and Luxembourg, Chatto & Windus, London,1975.

12- Richard Davenport, Universal Man The Lives of John Maynard Keynes, Basic Books, New York, 2015.

13- Thomas G. Paterson, Soviet American Confrontation, Johns Hopkins University Press, London,1973.

14-World Bank Archives, Oral History Program, Transcript of interview with Aron Broches by Robert E. Asher, April 18, 1984.

15- Yoshio Asai, History of the IMF Organization Policy and Market, Springer, London,2015.

خامساً : الانترنت :

https://home.treasury.gov/about/history/prior-secretaries/henry-morgenthau-jr-1934-19451

https://en.wikipedia.org/wiki/Johan_Beyen

https://en.wikipedia.org/wiki/Herv%C3%A9_Alphand

https://en.wikipedia.org/wiki/H._H._Kung

https://en.wikipedia.org/wiki/Pierre_Mend%C3%A8s_France

Abstract

The Bretton Woods conference is a very important and detailed event in the history of international relations at the monetary and financial level, as its results resulted in the collapse of the old financial system based on the exchange of all international currencies against Gold (the gold standard), after the British Pound Sterling occupied the lead among international currencies in this system, and the announcement, In doing so, the United States transformed from an economically emerging country into a dominant financial and monetary force in the new monetary system after making the dollar an international

currency . How did the international community deal with the events and details of the conference.

DOI:10.52113/uj05/021-14/2071-2089